القاعدة الثالثة

في التوحيد

وفيها الرد على الثنوية وتستدعي[٥] هذه المسئلة سبق ذكر الوحدانية ومعنى الواحد

[٦]قال اصحابنا الواحد[٦] هو الشيء الذي لا يصح انقسامه اذ[٧] لا تقبل
١١٧ ذاته القسمة بوجه ولا تقبل الشركة بوجه فالباري تعالى واحد في ذاته لا قسم له[١] وواحد في صفاته لا شبيه له وواحد في افعاله لا شريك له وقد اقمنا الدلالة على انفراده [٢]بافعاله فلنقم الدلالة على انفراده[٢] بذاته وصفاته

وقالت الفلاسفة واجب الوجود بذاته لا يجوز ان يكون اجزاء كمية ولا اجزاء حد قولًا ولا اجزاء ذات فعلًا ووجودًا وواجب الوجود لن يتصور الا واحدًا من كل وجه [٣]فلا يتصور[٣] ولا يتحقق

---

٥) ف ز غن ? — ٦...٦) ف ـ — ٧) ب ف اي

١١٧ — ١) ب ز في ذاته — ٢...٢) ب ـ — ٣...٣) ف ـ —

موجودان كل واحد منهما واجب بذاته وعن هذا نفوا الصفات وان اطلقوها عليهِ فبمعنى آخر كما سنذكره

ووافقهم المعتزلة على ذلك غير انهم مختلفون في التفصيل وسنفرد لاثبات الصفات مسئلة ونذكر المذهبين فيها وهذه المسئلة مقصورة على استحالة وجود الالهين[٤] يثبت لكل واحد منهما من خصايص الالهية ما يثبت للثاني ولست اعرف صاحب مقالة صار الى هذا المذهب لان الثنوية وان صارت الى اثبات قديمين لم تثبت لاحدهما ما ثبت للثاني من كل وجه والفلاسفة وان قضوا بكون العقل والنفس ازليين وقضوا بكون الحركات سرمدية لم يثبتوا ١١٨ للمعلول خصايص العلة كيف واحدهما علة والثاني معلول والصابية وان اثبتوا كون الروحانيين والهيا كل ازلية سرمدية مدبرة لهذا العالم وسموها ارباباً والهة فلم يثبتوا فيها خصايص رب الارباب[١] ودلالة التمانع في القرآن مسرودة على من يثبت خالقاً من دون الله سبحنه وتعالى[٢] قال الله تعالى[٣] إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وعن هذا صار ابو الحسن[٤] رحمه الله الى ان اخص وصف الاله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ومن اثبت فيه شركة فقد اثبت الهين

فدلنا على استحالة وجود الهين انا[٥] فرضنا الكلام في جسم وقدرنا من احدهما ارادة تحريكه ومن الثاني ارادة تسكينه في وقت

---

٤) ف الهين — ٥) ب ف ز مثل

١١٨ — ١) ف ا الاسباب وتصحيح في الهامش — ٢...٢) ا سورة ٢٣ , ٩٣ — ٣) ف ز الاشعري — ٤) ف ز اذا — ٥...٥) ب ف حالة واحدة

واحد لم يخل الحال من احد ثلاثة امور اما ان تنفذ ارادتهما فيؤدي الى اجتماع الحركة والسكون في محل واحد في حالة واحدة وذلك بين الاستحالة واما ان لا تنفذ ارادتهما فيؤدي الى عجز وقصور في الهية كل واحد منهما وخلو المحل عن الضدين وذلك ايضاً بين
١١٩ الاستحالة واما ان تنفرد ارادة احدهما دون الثاني فيصير الثاني مغلوباً على ارادته ممنوعاً من فعله مضطرًّا في امساكه وذلك ينافي الاهية قال الله تعالى وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وكذلك لو فرضنا في توارد الارادة والاقتدار على فعل واحد فاما ان يشتركا في نفس الايجاد وهو قضية واحدة لا يقبل الاشتراك واما ان ينفرد احدهما بالايجاد فيكون المنفرد هو الاله والثاني يكون مغلوباً مقهوراً
١٠ وكذلك لو فرضنا في فعلين متباينين حتى يذهب كل إله بما خلق فيكون استغناء كل واحد منهما عن الثاني افتقاراً اليه لان نفس الاستغناء استعلاء وفي الاستعلاء الزام قهر وغلبة على الثاني

وانزد هذا بياناً وشرحاً فان التمانع فى الفعل ان اوجب استحالة الالهين والتمانع في الاستغناء بالذات ادل على استحالة الالهين
١٥

فنقول لو قدرنا الاهين استغنى كل واحدٍ منهما عن صاحبه من كل وجه خرج المستغنى عنه عن كمال الاستغناء فان المستغنى على
١٢٠ الاطلاق من يستغنى به ولا يستغنى عنه فيكون كل واحد منهما مستغنى عنه فيكون مفتقراً قاصراً عن درجة الاستغناء المطلق فلن

٦...٦) ب ف امور ثلثة

١١٩ — ١...١) ف ـ — ٢) سورة ٢٣ , ٩٣ — ٣) العلى — ٤) ب ف والقدرة — ٥) ف ز واحد

١٢٠ — ١) ب فلم —

يتصور اذًا الاهان مستغنيان على الاطلاق ٢ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ ٱلْفُقَرَاءُ اشارة الى هذا المعنى ٣

ونقول لو قدرنا الاهين فاما ان يكونا مختلفين في الصفات الذاتية او متماثلين والمختلفان يستحيل ان يكونا الهين لان الصفة الذاتية التي بها تقدس الاله عن غيره اذا كانا مختلفين فيها كان الذي اتصف بها هو الاله والمخالف ليس باله واما ان يكونا متماثلين في الصفات الذاتية من كل وجه فالمتماثلان ليس يتميز احدهما عن الثاني ٤ بالحقيقة والخاصية فان حقيقتهما ٥ واحد بل ٥ بلوازم زايدة على الحقيقة مثل المحل والمكان والزمان وكل ذلك ينافي الالهية اليس لما كان السوادان متماثلين لم يتميز احدهما ٦ بحقيقته السوادية بل باختلاف المحل او باختلاف الزمان وكذلك الجوهران فدل ذلك على ان التماثل في الالهية لن يتصور بوجه ٧ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ اشارة الى هذا المعنى

ونقول من المعلوم ان الطريق الى اثبات الصانع هو الدليل بالافعال اذ الحس لا يشهد عليه والافعال التي شاهدناها دلت عليه ١٢١ من جهة جوازها ١ وامكانها في ذاتها والجواز قضية واحدة تدل على الصانع من حيث انها ترددت بين الوجود والعدم فلما ترجح جانب الوجود اضطررنا الى اثبات مرجح وليس في نفس الجواز وترجحه ما يدل على مرجحين كل واحد منهما يستقل ٢ بالترجيح فانه لو لم يستقل بالترجيح لم يكن الاهاً وانما ترجح جانب الوجود لانه اراد

---

٢) سورة ٤٧، ٤٠ — ٣) ف ز — ٤) ب الاخر — ٥...٥) ف ـ ب واحدة —
٦) ب ف عن الثاني — ٧) سورة ٤٢، ٩
١٢١ — ١) ب ف جواز وجودها — ٢) ب ف مستقل

التخصيص بالوجود وكما اراد علم انه هو المرجح فلو قدرنا مرجحاً آخر وشاركه في الترجيح بطل الاستقلال ولم يكن علمه وارادته وقدرته ايضاً بان يكون هو المرجح وان لم يشاركه في الترجيح وكان متعطلاً لم يكن علمه وارادته وقدرته ايضاً بان يكون هو المرجح بل يكون علمه متعلقاً بترجيح غيره وارادته كذلك واذا تعلق علمه بان يكون غيره هو المرجح كان محالاً ان يكون هو المرجح فان خلاف المعلوم محال الوقوع وكذلك ارادته تكون تمنياً وتشهياً[٣] من غيره حتى تخصص لا قصداً وترجيحاً وتخصيصاً من ذاته فقد
١٢٢ تطرق النقص الى كل صفة من صفاته بل كان مفتقراً في جميع ذلك[١] الى غيره والفقر ينافي الالهية وهذه الطريقة تعضد بيان[٢] طريقة الاستغناء وهي احسن ما ذكر في هذه المسئلة

سؤال على دليل التمانع في فعلين مختلفين

فان قيل الاختلاف الذي قدرتموه في ارادة التحريك من احدهما وارادة التسكين من الاخر غير متصور فان الارادة تتبع العلم والعلم يتبع المعلوم فاذا كان المعلوم هو الحركة فمن ضرورته ان يكون المراد هو الحركة وتقدير الاختلاف في العلم غير متصور فتقدير الاختلاف في الارادة ايضاً غير متصور ومبنى[٣] دلالة التمانع على تحقيق الاختلاف او تقديره وذلك غير جايز فبطل التمسك بها

قال اصحاب الحركة والسكون من جملة الجايزات جبلّةً[٤] اذ ليس في وجود كل واحد منهما استحالة واذا كانت القدرة صالحة

---

٣) ا تسهيا

١٢٢ — ١) ف ـ — ٢) ب ف ـ — ٣) ا مبنا — ٤) في الاصل حملة —

وتقدير الاختلاف في الارادة متصور عقلًا فنحن نجعل المقدر كالمحقق وان ما يلزم من التحقيق يلزم من التقدير كتقدير قيام لون او عرض اخر بذاته تعالى نازل[٤] منزلة التحقيق في الاستحالة والعلم ليس يخرج الجايز عن قضية الجواز فان خلاف المعلوم جايز الوجود ١٢٣
• جنساً واقول اذا علم احدهما تحريكه بارادته وقدرته افيعلم الثاني تحريكه بارادة نفسه وقدرته ام يعلم تحريكه بارادة غيره وقدرته فان علم ذلك موجودًا بارادته وقدرته فيكون العلم الثاني جهلًا لا علماً وان علمه موجودًا بارادة غيره وقدرته فيكون الغير الاهاً عالماً مريدًا قادرًا ويكون الثاني متعطلا ولم يوجد له الا علم متعلق بفعل غيره فقط واما ارادته لفعل غيره وقدرته على [١]فعل غيره[١] فتقديرهما مستحيل الوجود[٢] او ناقص الوجود فان اخص وصف الارادة ما يتاتى به التخصيص واخص وصف القدرة ما يتأتى بها الايجاد والابداع[٣] وهما اذا تعلقا بفعل الغير خرجا عن اخص حقيقتهما ففي تعطيلهما عن الفعل بعد جواز الفعل ابطال حقيقتهما ولهذا قلنا ان معنى فاعلية الباري سبحانه وتعالى انه لما علم وجود شيء في وقت مخصوص او تقدير وقت اراده على مقتضى علمه واوجده بقدرته على مقتضى ارادته من غير ان تتغير ذاته او صفة من صفاته وعلمه وارادته وقدرته فيشبه ان يقال لزم كونه ضرورة ولكنا لا نطلق هذا اللفظ ملاحظة ١٢٤
منا جانب الارادة والقدرة حتى لا يلزمنا الايجاب بالذات وذلك ينافي الكمال فنحن انما عرفنا الجواز في الجايزات بقضية عقلية ضرورية

---

٤) ف نازلا

١٢٣ — ١...١) ب فعله — ٢) ب الثبوت — ٣) ف والاختراع

وعرفنا استناد وجود الموجودات الى عالم قادر مريد لضرورة الاحتياج في الجايزات فان قدرناهما على كمال الاقتدار والاستبداد بالفعل والابداع والتساوي في صفات الذات وصفات الفعل حتى يكون كل واحد منهما هو الموجد بقدرته وارادته وعلمه وقع التابع في الفعل وان قدرناهما على تسليم احدهما للثاني في جميع ما اشتغل[1] به كان المسلّم عبداً[2] والمسلَّم اليه الاهاً حقًّا وان كان كل واحد منهما مستقلا في بعض مسلماً في بعض كان كل واحدٍ منهما محتاجاً من وجه وغنيًّا من وجه قاصراً من حيث الفعل كاملا من حيث القوة[3] فلا يكون[4] الاهين بل[5] محتاجين الى كامل من كل وجه فاذاً لا يتصور في العقل تقدير موجودين[6] على كمال[7] الاستقلال ولا في[8] التجويز العقلي تقدير قادرين على التساوي في كمال الاقتدار ولا مريدين ولا عالمين على التماثل في كمال الارادة والعلم بل ولا ذاتين متساويين من جميع الوجوه من غير ان يختص احداهما عن الثانية اما باشارة الى هذا او ذلك او محل مميز[1] او مكان محيز وزمان مقدم وموخر او بفعل خاص او اثر يدل على تغاير المصدر[2] وتباين المظهر ولهذا قلنا ان الواحد مدلول[3] الفعل ولو قدرنا ثانياً وثالثاً لتكافوا من حيث العدد

ولقد استهزأ بهذه الطريقة من لم يدرك غورها[4] وامكن تقريرها من وجهين

---

١٢٤ — ١) ب ف استقل — ٢) ا حاشية رقًا — ٣) ف القدرة — ٤) ب يكونا — ٥) ف ـه — ٦) ف موجدين — ٧) ب ـه — ٨) ب ز كمال

١٢٥ — ١) ب حجر — ٢) ب المصير — ٣) ا مداول — ٤) ب فوزها

احدهما ان الفعل قد دلّ على وجود صانع للعالم[٥] مريد قادر فان قدر ثانٍ[٦] فلا يخلو اما ان يكون لهُ دليل خاص على وجوده او يجوز عقلا بان يقال كما لا دليل على وجوده لا دليل على انتفايه[٧] فان[٨] له دليلا بان يخلق عالماً آخر غير[٩] العالم المعين فيؤدي الى قصور في الالهين جميعاً كما بينا وان جوز ذلك فيجب ان يكون عالماً بان يخلق مريداً لان يخلق قادراً على ان يخلق[١٠] واذا لم يخلق دل على[١١] انه لم يرد[١٢] واذا لم يرد[١٢] علم ان لا يخلق والاله يجب علمه بان يخلق ١٢٦ ويريد بان يخلق حتى يكون مثلا للاول فانما[١] ليس بمثل له ليس بالاله

والوجه الثاني في تقرير النظام[٢] ان الامر لا يخلو اما ان يقف في عدد معلوم فيستدعي الاقتصار على عدد محصور مقتضياً حاصراً[٣] فان الكمية من حيث العدد كالكمية من حيث المساحة اليس لو كان واحداً ذا حجم وعظم مشكّل اقتضى مشكلا لذلك[٤] اذا كان ذا مقدار وعدد اقتضى مقدراً[٥] وان لم يقف في عدد معلوم اقتضى اعداداً غير[٦] متناهية محصورة في الوجود غير مترتبة[٧] وذلك محال وبالجملة ما لا دليل عليه عقلا فتجويز وجوده تقدير عقلي والمجوز عقلا[٨] المقدر ذهناً ليس بالاله

فهو تنفل عن هذه الدقيقة وافرق في المعقولات بين تقدير المحال لفظاً او فرضاً وبين تجويزه عقلا او عقداً واعلم ان التقدير المذكور

---

٥) ب ز عالم — ٦) ف ثانيا — ٧) ب انصابه — ٨) ف ز كان — ٩) ف س ب ز هذا — ١٠) ب ز فيجب ان يخلق — ١١) ب ف س — ١٢...١٢) ف س ١٢٦ — ١) ب ف فان ما — ٢) ب تكافو — ٣) ف حاضرًا — ٤) ب ف كذلك — ٥) ب مقدارا — ٦) ف س — ٧) ب ف مرتبة — ٨) ب س —

في الكتاب فرض محال لفظاً[1] ليس بطلانه عقلا

سؤال على وجه دلالة الفعل

فانه قبل صادفنا في الموجودات خيراً او شراً او نظماً[1] وفساداً
١٢٧ ووجه دلالة الخير يخالف وجه دلالة الشر بل وجود الخير يدل على مريد الخير[1] ووجود الشر يدل على مريد الشر ومريد الخير[1] على الاطلاق ٥ لا يكون مريداً للشر على الاطلاق كما ان مريد الخير في فعل مخصوص لا يكون مريد الشر في ذلك الفعل بعينه فاختلاف وجه دلالة الفعل بالتضاد دل على اختلاف الفاعلين بالتضاد وكما انكم استدللتم بانه لو كان معه اله[2] لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ فنحن نستدل بفسادٍ فيهما خيراً وشراً على الاهين اثنين ١٠

والجواب على قاعدة المتكلمين

قال المعتزلة منهم وجهُ دلالة الفعل على الفاعل هو الجواز والامكان وترجح جانب الوجود على العدم وذلك لم يختلف خيراً كان او شراً فالوجود من حيث هو وجود خير كله او يقال لا خير فيهِ ولا شر والفعل من حيث وجوده ينسب الى الفاعل[2] لا من حيث ١٥ هو خير او شر[1] والفاعل يريد الوجود من حيث هو وجود لا من حيث هو خير او شر[1] بل الخير والشر اما امران اضافيان بان يكون شيء[4] خيراً بالاضافة الى شيء شراً بالاضافة الى شيء واما امران شرعيان فيرجع الحسن والقبح والخير والشر فيه الى قول الشارع افعل لا تفعل

---

٩) ب ف نظاما

١٢٧ — ١) ا ... ا ب — ٢) ف الهة سورة ٢٣ , ٧٣ — ٣) ب فاعل — ٤) ب شر

١٢٨ وهذا هو جوابنا عن قول المعتزلة حيث قالوا في ارادة الكاينات
انهُ لو كان مريداً للشر لكان شراً[1] فان الشر لم ينسب اليهِ الا من
جهة وجوده والوجود من حيث هو وجود لا شر فيه وهو مريد
لموجود[2] بمعنى انهُ على صفة يتأتى منهُ التخصيص بالوجود دون العدم
وببعض الجايزات دون البعض[3] فلم يكن مريداً للشر في الحقيقة

ونقول للثنوية انا كما صادفنا في الموجودات خيراً وشراً متمايزين
فقد صادفنا في الموجودات خيراً وشراً مختلطين فان عالم الخير المحض
هو عالم الملايكة وعالم الشر المحض هو عالم الشياطين وعالم الاختلاط
والامتزاج هو عالم البشر فهلا اثبتم ثالثاً ينسب[4] اليه الامتزاج فان
الممتزج من حيث هو ممتزج على طبيعة غير ما كان المنفرد عليها فهلا
كانت الطبيعة المذكورة دالة على ثالث لكن قلتم الخير والشر لم
يختلفا[5] بالامتزاج بل دلالتهما واحد كذلك نقول لم يختلفا في الوجود
فان دلالة الوجود واحدة

١٢٩ وقد سلك الفلاسفة الالهيون طريقة اخرى في الوحدانية فاجابوا
عن هذا السؤال على طريقتهم

فاما طريقتهم فانهم قد شهد العقل الصريح بان الوجود ينقسم
الى ما يكون واجباً في ذاته والى ما يكون ممكناً في ذاته وكل
ممكن فانما يترجح جانب الوجود[1] منه على جانب العدم[1] بمرجح
فاما ان تذهب الممكنات الى غير نهاية او تقف على واجب بذاته

---

١٢٨ — ١) ف شريرًا — ٢) ب للوجود — ٣) ف العدم — ٤) ف
ينتسب — ٥) ا يختلف

١٢٩ — ١) ب ـ —

غير ممكن لكنها لو ذهبت الى غير النهاية لما وجدت اذ كان يتوقف وجود كل ممكن على سبق وجود مرجحه وذلك محال فلا بد ان يقف على واجب بذاته ثم الواجب بذاته لا يجوز ان يكون لذاته مبادى[٢] يجتمع منها واجب الوجود لا اجزاء كمية ولا[٣] كالمادة والصورة والجنس[٤] والفصل فان[٥] المبادي يجب ان تكون سابقة على ذات واجب الوجود ويكون واجباً بها لا بذاته وقد فرضنا الواجب بذاته فهذا خلف ولو قدرنا اثنين[٦] واجبَي[٧] الوجود اشتركا في كون كل[٢] واحد منهما واجب الوجود فلا بد ان ينفصل احدهما عن الثاني بفصل ١٣٠ يخصه فيكون وجوب الوجود مشتركاً فيه وهو ذاتي لهما فيكون جنساً وما يخص احدهما دون الثاني[١] فصلا ويكون ذاته متركباً منهما ١٠ ويجب[٢] ان تكون[٣] الاجزاء متقدمة بالذات على ذاته فيكون متأخراً عنها بالذات فيكون واجباً بها لا بنفسه وذاته فهو خلف فاذا نوع واجب الوجود سواء اطلق اطلاقاً او خصص تخصيصاً لا يجوز ان يكون[٢] الا واحداً فوجوده وجوبه ووجوبه حقيقته وحقيقته وحدته ووحدته تخصصه[٤] وتعينه[٥] من غير[٢] ان يتمايز وجوب عن وجود[٦] ١٥ ووجود[٦] عن ماهية وحقيقة وعن هذا نفوا صفات الباري تعالى[٧] زايدة على الذات كما سيأتي تفصيل ذلك[٨] في مسئلة الصفات ان شاء الله

---

٢ ١ امباد — ٣) ب ـ — ٤) ب ولا كالجنس — ٥) ف من هذه الكلمة الكتابة من كاتب ثالث — ٦) ب اثبات ف اثنان — ٧) ف واجب ا واجبا

١٣٠ — ١) ب ف ز فيكون — ٢...٢) ف ـ — ٣) ف ـ — ٤) ف تخصيصه — ٥) ف وتعيينه — ٦) ف وجوده — ٧) ف ز انها — ٨) ف الذات

ثم جرحوا دلالة الخير والشر بل وقوع الشر في الوجود على مذهبهم

بانه قالوا الشر لا معنى له الا عدم وجود او عدم كمال وجود والعدم يدخل في القضاء[٩] بالعرض لا بالذات بل القصد[١٠] الاول في الابداع ان يكون وجود[١١] ثم القسمة العقلية ان يكون وجود[١٢] هو خير محض او يكون وجود[١٢] لا يتحقق حصوله الا على ان يتبعه شر اما وجود الشر المحض فهو مستحيل بل الوجود الذي اكثره ١٣١ شر كذلك فلا وجود وجود يتبعه شر قليل اكثر شراً من وجوده فالشر داخل في الوجود بالقصد الثاني ولا دلالة له[١] على مدلول اذ لا حقيقة لوجوده كما بيناه

وقد سلكت المعتزلة طريق التمانع في استحالة الالهين كما سلكناه ولم يستمر لهم ذلك حيث جوزوا اختلافاً في ارادة الباري سبحنه وارادة العبد واختلافاً في الفعل فلا تمانع

وسلك الكعبي[٢] طريقا اخر[٣] وقال لو قدرنا قايمين بانفسهما لا يتميز احدهما عن الاخر بزمان او بمكان او حيز ولا يكون لاحدهما حقيقة خاصية يمتاز احدهما عن الثاني بها فهو مستحيل عقلا والخصم ربما يقول هذا هو نفس النزاع[٤] عبرت عنه تعبيراً وصيرته[٥] دليلا فان جماعة من العقلاء صاروا الى اثبات جواهر عقلية من عقول مجردة ونفوس مجردة قديمات قايمات بانفسها ويمتاز بعضها عن بعض بخواص وحقايق

---

٩) ف القضايا — ١٠) ا الفصل — ١١) ف وجودا — ١٢...١٢) ب ـ

١٣١ — ١) ا في الهامش ف ـ — ٢) هو ابو القسم بن محمد — ٣) ا اخرى ٤...٤) ب (اولا كذلك ثم) عندهم وعنه . ف عبرت عنها — ٥) ب صورته

ولم تمنع العقول ثبوتها ومن اراد ان يسلك هذه الطريقة فلا بـد ان
١٣٢ يزيد فيها شروطاً حتى يتحقق الاستحالة وتتضح للعقل والله اعلم

obeikandl.com